تطور انماط الاغتراب كقنوات للاستثمار الاجنبي المباشر من المال والتجارة الى الخدمات حال الدول العربية

أ٠م٠د٠سرمد كوكب الجميل
جامعة الموصل/كلية الادارة والاقتصاد

المقدمة

جاء في الفصل الرابع من تقرير الاستثمار العالمي لسنة ٢٠٠٤ وتحت عنوان : " اغتراب وظائف شركات الخدمة : التحول العالمي المقبل ؟ " "The offshoring of corporate service functions : The next global shift ? " واحداً من أهم العناوين التي يركز عليها في دراسة المراكز المالية المغتربة وبالتحديد Offshore Financial Centers ، ورغم ضبابية المصطلح والمفهوم وترجمته إلى العربية ، فقد ورد ضمن عناوين ومضامين متعددة ، واليوم يبرز تطور آخر حول ظاهرة الاغتراب

ولكن ليس على مستوى السوق أو الفرع أو الهيكل المؤسسي وإنما على مستوى الوظائف والتي قامت بها شركات الخدمة والتي تعد بحد ذاتها تطوراً كبيراً وتغيراً دراماتيكياً من حيث بروز الخدمة كمنتج جنباً إلى جنب مع السلعة ، لا بل تشير كل التوقعات لأن يكون القرن الحالي بمثابة قرن الخدمات وهيمنتها بعد التطور الهائل الذي شهده العالم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

يتناول البحث ظاهرة الاغتراب Offshoring ضمن ثلاث أنماط برزت في النصف الثاني من القرن العشرين وأخذت عدة مسارات ، المسار الأول كان مالياً والثاني كان سلعياً واليوم برز المسار الثالث وهو وظيفياً ، فما هي طبيعة الاغتراب وما علاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر؟ وكيف نشأ كظاهرة في المال ومن ثم التجارة وأخيراً الخدمة عبر اغتراب الوظيفة ؟

يهدف البحث إلى التعريف بهذه الظاهرة وأبعادها وكيف نشأت ولماذا ؟ ومن ثم أين منطقتنا العربية من هذه الظاهرة وما هي الأبعاد التنافسية بين الدول للوصول لهذا المركز ، وكيف انتقلت من ظاهرة تعتمدها الدول إلى ظاهرة تتبناها الشركات وما هي المقومات التي تبحث عنها الشركات لتؤسس لوظيفة مغتربة ؟

يعتمد البحث منهجية علمية مبنية على مناقشة الظاهرة من حيث لماذا وكيف بوصفهما السؤالين اللذين يسعى البحث للإجابة عنهما، ضمن مناقشة الظاهرة موضوع البحث ، ومن ثم أين الدول العربية ومجتمعاتها واقتصادياتها من هذه الظاهرة قياساً بما هي عليه اليوم في العالم، وسيكون المصدر الأساس للمعلومات هو تقارير الاستثمار العالمي التي تصدرها منظمة اليونكتاد التابعة للأمم المتحدة وعدد من التقارير الدولية الأخرى .

أولاً: ظاهرة الاغتراب المصطلح والمفهوم والأبعاد Offshoring term concept & dimensions

يقصد بالاغتراب اصطلاحاً أن يكون للشركة أو للمؤسسة فرعاً لها عبر البحار أو في دولة أخرى فيكون غريباً ، فإذا اجتمعت الفروع المغتربة في مكان ما شكلت سوقاً مغتربة أو منطقة مغتربة ، أو قد يكون فرعاً لوحده فيكون فرعاً مغترباً، أما مفهوم الاغتراب فهذا ما يجب التوقف عنده ملياً ، وهنا يمكن القول أن الاغتراب مفهوماً إستراتيجياً ، فتفتح الشركة أو المؤسسة أو المصرف أو أية منظمة فرعاً لها في الاغتراب حالما يتطلب الأمر ذلك ، وعندما ترغب الوصول لهدف معين قد يحقق لها خفضاً بالكلفة أو ربما حصة سوقية مهمة أو للوصول إلى موردٍ معينٍ ماديٍ أو بشريٍ أو للوصولِ إلى كفاءةٍ يمكن أن تحقق لها الهدف المنشود .

وعرفت منظمة التجارة العالمية الاغتراب بأنه إعادة ترتيب مواقع الأعمال من الاقتصاد الوطني إلى دولة أجنبية تكون الكلف فيها منخفضة ، وأشر تقرير منظمة التجارة العالمية لسنة ٢٠٠٤ أن ظاهرة الاغتراب تنمو بسرعة كبيرة بلغت ٣٠% في سنة ٢٠٠٣ وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الأكبر في العالم وتقدر بـ ٧٠% من حجم ظاهرة الاغتراب ،وأن الدول المضيفة للشركات الأمريكية المغتربة هي كما يلي : كندا والهند وايرلندا وإسرائيل واستراليا وجنوب أفريقيا والفلبين . (World Trade Report , 2004)

وتكاد تكون لندن من أول وأقدم المراكز المالية المغتربة Offshore Financial center نظراً للدور الكبير الذي تبوأته لعقود من الزمن وخاصة عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي ، فقد كانت مصدراً

مهماً لتمويل التجارة الدولية وجسراً لعبور الدولار نحو أوربا فهي التي نشأ فيها سوق اليورو دولار ، وبحلول عقد السبعينات بدأت العديد من التساؤلات تطرح حول إمكانية استمرار لندن كمركز مالي وتجاري دولي وخاصة بعد أن برزت العديد من المراكز المالية المغتربة في أمريكا الوسطى الكاريبية وأيضاً في شرق آسيا أو ما يسمى بالشرق الأقصى Far east (The London Clearing Banks , 1977)

ولقد نشأت العديد من المراكز المغتربة في بقاع كثيرة من العالم وكان هذا بهدف معين يتمثل في ربط العالم عبر محور واحد ويمر عبر نيويورك لندن هامبورك البحرين سنغافورة هونك كونك طوكيو وهنا أصبح العالم شبكة واحدة تعمل عبر العالم بأسره في اليوم الواحد ، ولم يكن هذا ممكناً إلا بعد أن كانت هناك تطورات مالية وتكنولوجية شكلت تحديات كبيرة وأسبابها تعود لتطور سوق اليورو دولار والذي سمي بعد ذاك بسوق العملات الأوربية ومع البدايات الأولى لمحاولة الدولار خلال النصف الثاني من القرن العشرين اختراق العالم عبر عدد من المسارات منها المسار الأوربي وكان هذا في عقد الخمسينات والستينات من القرن الماضي ، والمسار الثاني آسيوياً ، والثالث باتجاه أمريكا اللاتينية والرابع شرقاً أوسطياً ، ومتابعة بسيطة لحركة الدولار وإستراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الثاني من القرن العشرين باتجاه سيطرة الدولار على التعاملات المالية في العالم كافية لتوضيح الأهداف المتوخاة والسياسات المتبناة والمسارات التي حققت ذلك . (الجميل ١، ٢٠٠٢)

ولقد كان للتطورات التجارية بعداً آخر ، ومضمونه ما حصل بعد اتفاقية الكات من جولات للمباحثات عبر الأمم المتحدة والتي انتهت باتفاقية التجارة

الدولية وانبثاق منظمة التجارة العالمية ، والنشاطات التي عمّت العديد من المناطق والأقاليم والدول في تنفيذ حرية التجارة عبر مناطق حرة أو اتفاقيات أو شراكات كان مضمونها تحرير التجارة ، فكان أحد أهم البنى التحتية التي ارتكز عليها الاغتراب على مستوى المؤسسات والأسواق والمنتجات وقد مثلته الشركات متعدية القومية عبر الشركات التي أسستها في مناطق مختلفة من العالم ضمن إستراتيجيات مؤسسية قائمة على منافسة المنافس في عقر داره . (الجميل ٢، ٢٠٠٢) .

وما أن حلّ عقد التسعينات والتحولات الكبيرة بفعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوجه نحو الخدمة لتحدث ثورة في التوجهات العالمية من حيث بروز الخدمة ضمن أطر ومقومات حديثة من حيث القدرة على النقل والخزن وغيرها من السمات التي اتسمت بها خدمات اليوم ، وهنا شكل هذا مساراً آخراً وبعداً مهماً للاغتراب وهو اغتراب الوظيفة وكما ورد في تقرير الاستثمار العالمي (The World Investment Report 2004 , 2004).

إن إنتاج الخدمة يطرح تساؤلاً مفاده متى وأين تستهلك ؟ وبفعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد أمكن استهلاكها عبر مواقع كثيرة في العالم ، وقد تحققت لها خاصية المتاجرة وهذا ما قاد إلى فكرة توزيع الإنتاج الخدمي دولياً عبر مواقع الاغتراب من قبل الشركات في الدولة الأم ، وبالتالي قادت لرسم وصياغة الإستراتيجيات لتحقيق الميزة التنافسية عبر هذا الخط من التوجهات .

اغتـــراب الوظيفـــة تحـــوّل المـــضمون Offshoring functions implication shift

لم يطرح تقرير الاستثمار العالمي لسنة ٢٠٠٤ ما كان قد طرحه في سنوات سابقة ، وإنما جاء التقرير ضمن نفس التركيبة ولكن بمعطيات جديدة وهذا ما يجب التوقف عنده أكثر من مرة ، فما حصل منذ عقدين من الزمن تحـــولاً كبيراً فخدمات تكنولوجيا المعلومات تحولت من الولايات المتحدة إلى الهند ! وهكذا بدأت تحركات كبيرة في وظيفة تقديم الخدمة من الشركة الأم إلى فرع أجنبي Foreign affiliates أو ما يطلق عليه البعض الفرع المغترب مـــن الشركة الأم Captive offshoring والذي يكون بصيغة استثمار أجنبـــي مباشر Foreign direct investment وهناك من بدأ بصيغة أخرى لتقديم الخدمات التكنولوجية وعبر شخص ثالث أو مؤسسة وسيطة ، وهنا لا بد من التأكيد على أن معظم الخدمات تركب وتعد في الدول المتقدمـــة ، وآخـــرون ذهبوا باتجاه خفض الكلف فحولوا النشاط لموقع جديد خافض للكلف ، وهنـــا لا بد من التأكيد أنه لم يتم نقل كل الخدمات ولكن غالباً تم نقل العمليات التي تقوم على التجميع وهذا ما قاد الاقتصاديون إلى تفسير مفاده إعـــادة تقـــسم العمل والذي نعـــت بـــالتحول العـــالمي . (The World Investment Report 2004 , 2004)

تأسيساً فقد بدأ العمل باتجاه جديد نحو التحول في الخدمات والذي وفر للدول العديد من المنافع، ومنها المزيد من فرص العمل والمهارات والدخول للسوق الأجنبي وخلق التنافسية العالية، وتؤشر ذلك حالات الاغتراب فـــي الـــدول المتقدمة ، وخاصة في تكنولوجيا المعلومات . فالمزيد من تجارة الخـــدمات تسمح للشركات بإعادة ترتيب وتهيئة منتجاتهم لتخطي الحدود والدخول فـــي سوق المنافسة معتمدين على الوفرات التي يمكن أن تحقق من حالة الاغتراب

، ولقد قادت كل تلك العوامل إلى المزيد من الاهتمام بالنوعية للخدمة المنتجة وتحقيق اقتصاديات الحجم وخلق المهارات العالية ورفد الأسواق وتطويرها .

لقد كان التغير في طبيعة الاتجار بالخدمة وهذا ما أطلق عليه تقرير الاستثمار العالمي لسنة ٢٠٠٤ بثورة الاتجار The Tradability Revolution وتمحورت تلك الخدمات بالتبادل Exchange والخزن Storage والعملياتية Processing , واسترجاع المعلومات Retrieval of Information ، وهنا لا بد من التميز بين الخدمات في طبيعتها والتأكيد على المعلومات وقد تم التميز بين المعلومات نفسها من حيث مطابقتها لهذه المواصفات ، (The World Investment Report 2004 , 2004) .

ومن خلال طبيعة الخدمة وبالتحديد المعلومات فإن مضمون الاغتراب كان للخدمات المعلوماتية والاتصالاتية وتلك التي لا تتطلب مواجهة وجه لوجه وأن طبيعة العملية اتصالاتية وتحتمل عمليات المفاضلة بالأجور فالمحددات كثيرة ومتعددة تكنولوجية وتسويقية وإستراتيجية .

يعد الاغتراب في تقديم الوظائف الخدمية في بداية عمره أو يمكن القول في مراحله الأولى ، وتعود البداية الأولى لاغتراب الشركات الخدمية في تقديم وظائفها إلى تكنولوجية المعلومات وخدمات السوفت وير والتي تعود لمنتصف عقد الثمانينات من القرن الماضي ومن ثم تسارعت تطوراتها في عقد التسعينات من خلال ظاهرة الاغتراب لتصل مبلغاً متطوراً تمثل في ٣،١ مليار دولار وقدر بـ ١% من حجم السوق العالمي ويتوقع أن ينمو ليصل ٢٤ مليار دولار في سنة ٢٠٠٧ وبنسبة قدرت بـ ١٤% خلال السنوات الخمس القادمة وكانت شركات الولايات المتحدة الرائدة في ذلك

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بينما عالمياً فإن ٧٠% من أكبر ١٠٠٠ شركة في العالم لم يكن لديها نشاطات مغتربة ، أما على مستوى الشركات الأوربية فإن ٣٩% منها يقدر أن لها نشاطات مغتربة في سنة ٢٠٠٤ ، (The World Investment Report 2004 , 2004)

وهنا يطرح التقرير سؤالاً مفاده ما هو الحجم الذي ستؤول إليه ظاهرة الاغتراب ؟ وضمن المدى المستقبلي بأبعاده غير المؤكدة ويقر البنك الدولي وبعض التحليلات الأخرى أن هذه الظاهرة ستقود لتحويل ٤،٣ مليون وظيفة من الولايات المتحدة للدول منخفضة الدخل بحلول عام ٢٠١٥ واستنتجت دراسة أخرى بأن مليوني وظيفة مغتربة ستخلق في صناعة الخدمات المالية فقط إضافة لمليوني وظيفة في قطاعات أخرى .(The World Investment Report 2004 , 2004) .

التميز بين الاغتراب Offshoring والمصدر الخارجي Outsourcing

وهنا يميز تقرير الاستثمار العالمي لسنة ٢٠٠٤ بين ظاهرتين هما الاغتراب والمصدر الخارجي فالاغتراب يكون فيه الإنتاج من فرع أجنبي للشركة أو ما يطلق عليه foreign affiliate فيما يكون الإنتاج للمصدر الخارجي عبر شخص ثالث third party ، (The World Investment Report 2004 , 2004) .

وبالتالي لا بد من التأكيد على أن الاغتراب له مقومات اقتصادية ومالية وإستراتيجية تميزه عن كل الصيغ الأخرى ومنها الكلف والنوعية والقدرة التنافسية والميزة التنافسية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاغتراب والاستثمار الأجنبي المباشر

يمارس الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في ظاهرة الاغتراب ، ومبدئياً يمكن القول بانه يؤثر في الاغتراب بطريقتين هما : الأولى ، من خلال اغتراب الشركة الأم والثانية عبر فرع للشركة الأم أو شركة تابعة للأم والتي تقدم خدماتها لزبائن الأم والاثنتين تعدان استثماراً أجنبياً مباشراً ، وببساطة فإن الشركات متعدية القومية تعد المصدر الأساس للاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه استثماراً بموجودات مادية وعبر سيطرة إدارية كاملة من قبل الشركة الأم في الدولة المضيفة أي أن الشركة الأم في البلد الأم تمول و تدير بشكل كامل الفرع في الدولة المضيفة ، وقد كانت السنوات الأخيرة حافلة بالتغيرات في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المصدر للدول النامية قياساً بالدول المتقدمة ويؤكد تقرير الاستثمار العالمي لسنة ٢٠٠٤ أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في مشاريع الخدمات المغتربة في الدول النامية قد ارتفع من ٣٧%. في سنة ٢٠٠٢ ليصل ٥٧% في سنة ٢٠٠٣ ووظفت هذه الاستثمارات في أربع خدمات رئيسة هي : خدمات اتصالاتية وإدارية ومعلوماتية وتنسيقية (الجدول ١) وقد شكلت هذه المشاريع ما نسبته ١٢% من الحجم الكلي للاستثمار الأجنبي المباشر للسنتين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ وخلقت ما نسبته ٢٠% من حجم الوظائف التي خلقها الاستثمار الأجنبي المباشر . ((The World Investment Report 2004 , 2004) .

الجدول (١) عدد مشاريع الشركات متعدية القومية في عدد من الدول لسنة ٢٠٠٢- ٢٠٠٣

الدولة	الاتصالات	الإدارية	تكنولوجيـة المعلومات	تنسيقية
العالم	٥١٣	١٣٩	٦٣٢	٥٦٥
الدول المتقدمة	٢٧٩	٤٨	٢٩٣	٣٣٩
الدول النامية	٢٠٣	٧٢	٣١٥	٢٠٩
مصر	٢	-	-	-
المغرب	٢	-	-	-
البحرين	-	-	-	٣
الأردن	١	-	١	-
لبنان	-	-	٢	-
قطر	-	١	-	-
عمان	-	-	-	١
السعودية	١	-	-	-

Source: Unctad ,The World Investment Report 2004 , 2004 , 163.

خفض الكلف وتحسين النوعية محفزات الاغتراب

لقد استندت إستراتيجيات الشركات الخدماتية على عنصرين أساسين هما خفض الكلف وتحسين النوعية باتجاه المراكز الاغترابية ،وخاصة بعد تحرر الشركات نحو الاستثمار والتغيرات التكنولوجية وإعادة الهيكلة ودعم التنافسية وحمايتها ، وبالتالي فقد حققت الشركات متعدية القومية حجماً كبيراً من المنافع والربح والتوسع في المشاريع الخدماتية عبر العالم وقد نجح الاغتراب قي خفض الكلف وتحسين النوعية وهما من أول المحفزات التي تدفع بالشركات قي هذا الاتجاه ، وهنا لا بد من طرح السؤال الذي مفاده لماذا تميزت بعض المناطق دون غيرها من دول العالم النامي ويقف على رأس تلك الدول الهند ؟

وهنا يطرح التقرير المبررات كاملة من حيث المهارات المتاحة في دولة دونما أخرى ، والمدى الذي يمكن أن تسهم به في خفض الكلف والتطوير الذي يمكن أن تحدثه على المنتج والوظيفة والنشاط والعمليات إلى غير ذلك ، ويعرض التقرير تفاصيل ذلك .

تقف الهند على رأس الدول من حيث عدد المشاريع التي نفذت فيها ومن حيث الفرص التي تمتعت بها الهند دون غيرها من الدول وتكاد تكون حيدر أباد هي المدينة الأفضل لشركات تكنولوجيا المعلومات . ولفهم هذه الصيغة من الاستثمار الأجنبي المباشر لا بد من التأكيد على أسس ومبادئ وإستراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر .(الجميل ١، ٢٠٠٢)

الهند الدولة المضيفة الأولى لاغتراب الشركات

وهنا لا بد من التركيز على الهند بوصفها الحالة اللامعة للاستثمار الأجنبي المباشر لشركات الخدمات وخاصة التكنولوجية ، للإجابة عن العديد من التساؤلات التي طرحها البحث أولاً والوقوف على المضامين الحقيقية والفعلية للاستفادة منها في الدول العربية .

إن تطور اغتراب السوفت وير وغيرها من الخدمات قد برز بشكل متسارع جداً كمثال في تصدير الخدمات ، وخلال عقد من الزمان فإن قيمة الخدمات السوفت وير وغيرها قد قفزت من نصف مليار دولار إلى ١٢ مليار في سنة ٢٠٠٣ وبالتالي فإن صادرات الهند من هذه الخدمات قد ارتفعت من ٣% من إجمالي الصادرات إلى ٢١% بين السنوات ١٩٩٦ و ٢٠٠٣ وأن ٦٨ % من صادرات السوفت وير قد ذهب للولايات المتحدة الأمريكية وأن ١٤% قد ذهب للمملكة المتحدة وبلغت حصة الهند في سوق الاغتراب العالمي ٢٥% ، وعدت الهند الدولة الثانية في العالم بعد ايرلندا ، وكان عدد الشركات التابعة

لشركات أم في الهند ٥٧ في سنة ١٩٩٧/١٩٩٨ وارتفع العدد ليصل ١٠٢ في سنة ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ ،(الجدول ١) ويوجز التقرير الأسباب بالكلف المنخفضة والقدرة الهندية على التعلم والتشجيع الحكومي والقدرة الهندية على التطوير . (The World Investment Report 2004 , 2004) .

أما تقرير منظمة التجارة العالمية فيضع عامل الكلفة فوق كل الاعتبارات ويؤكد أن كلفة الساعة الواحدة لتطوير السوفت وير في الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ ٦٠دولار فيما تقل كلفتها في الهند إلى عشر مرات فهي لا تصل إلى ٦ دولار ويشير التقرير إلى أن صادرات الهند من الشركات المغتربة بلغ في سنة ٢٠٠١ ما مقداره ٧،٧ مليار دولار . (World Trade Report , 2004)

لقد كانت الهند محط أنظار الباحثين والدارسين والحالة التي أثارت العديد من التساؤلات وخلصت إلى أن عوامل مهمة أثرت فيها ، ومن أهمها السياسة الحكومية وما تبنته من آليات لتخفيف الإجراءات Deregulation وأيضاً سياسات التحرر Liberalization التي اعتمدتها الحكومة والتي تمخضت عن إعادة هيكلة السوق وميزة الملكية التي تتمتع بها الشركة متعدية القومية والموقع الجغرافي للدولة المضيفة (Aradhna Aggarwal 1997)

ثانياً : الاغتراب في الدول العربية

مقدمة تاريخية

تعود قصة الاغتراب في الدول العربية إلى بداية عقد السبعينات وربما قبل هذا التاريخ إذا اعتبرنا بيروت مركزاً مالياً مغترباً ، وفعلاً كانت بيروت طيلة عقدي الخمسينات والستينات ولغاية سنة ١٩٧٥ حيث بداية الحرب

اللبنانية تعد مركز مالياً شرق أوسطياً ، ورغم عدم شيوع الظاهرة في تلك الفترة إلا أن كل المؤشرات الخاصة بالمركز المالي المغترب تنطبق على بيروت بوصفها مركزاً مالياً مغترباً ، وقد كان لهذا المركز أن ينتهي مع بداية الحرب والأخطار الكبيرة التي واجهت مؤسسات المال والأعمال وفروع المؤسسات الأجنبية ، وكانت بداية التنافس الكبير للوصول إلى هذه الميزة قد بدأ بين عدد من الدول العربية .

لقد قادت عوامل كثيرة دولية وإقليمية منها مسلسل الارتفاع في أسعار النفط بين ١٩٧٣ و١٩٧٩ ، وأيضاً ما أعقب ذلك من الخطط التنموية التي قادتها الدول النفطية وتحقيق فوائض مالية كبيرة وزيادة المدفوعات والتبادلات المالية ودوران رأس المال كل هذا قاد إقليمياً لضرورة وجود مركز مالي مغترب وكانت السنوات ١٩٧٥ ولغاية ١٩٧٨ حاسمة وبدأت حالة من التنافس الكبير بين جدة في المملكة العربية السعودية والقاهرة في مصر وعمان في الأردن ومدينة الكويت في دولة الكويت ، وقد بنت كل دولة خيارها التنافسي على أسبقيات مهمة وأساسية في نشوء المركز المالي المغترب ومنها الموقع الإستراتيجي وتؤكد الأدبيات أهمية الموقع البحري للمركز المغترب وأيضاً توفر الخبرات المالية والمهنية ، والعامل الأهم توفر الحرية الكاملة لعمل المؤسسات الأجنبية من حيث ضرورة كون المنطقة أقرب إلى الحرة من حيث تخفيف العبء الضريبي ، وكذلك حرية الاتصالات وتوفر الاستقرار السياسي والاقتصادي وعوامل كثيرة أخرى ذكرها Jack Revell بوصفها شروطاً للمركز المالي المغترب واستشهد في ذلك بلندن وهونك كونك وبنما وسنغافورة ، (Jack Revell , 1977) .

وبعد ذاك برزت البحرين لتكون المركز المالي المغترب الذي يربط بين الغرب والشرق ، واستطاعت البحرين أن تحتل هذا المركز لأكثر لعقدين ونيف من السنين وعبر أداء متميز وموقع إستراتيجي ، ورغم كل ذلك لا زالت عدد من المناطق ترى فيها إمكانية تبوأ هذا المركز ومنها عمان عاصمة الأردن .

وخلال عقد التسعينات وبعد توقيع اتفاقية التجارة الدولية وانبثاق منظمة التجارة العالمية بدا الاهتمام واضحاً بالمناطق الحرة ، وبرزت منطقة جبل علي في الإمارات العربية المتحدة كواحدة من أهم المناطق الحرة الشرق الأوسط وبعدها كانت منطقة العقبة في الأردن والسويس في مصر وينبع في السعودية وغيرها كثير ، إلا أن ما يؤشر هو التميز الكبير الذي حققته دبي في الإمارات العربية المتحدة بوصفها منطقة حرة وذات سمات إستراتيجية وسياسية واقتصادية توفرت لها .

وبعد ، فماذا عن اغتراب الوظيفة في الدول العربية ؟ وخاصة استضافة الدول العربية لشركات الخدمة الأجنبية ؟ قد لا يكون الأمر يسيراً ، فلماذا اختارت شركات التكنولوجية الأمريكية والأوربية الهند دونما غيرها ؟ والسؤال هل ستجد تلك الشركات ميزتها التنافسية في الدول العربية أو في بعضها ؟ والسؤال الأهم هو ما هي المنافع التي يمكن أن تحققها الدول الأم ؟ تأسيساً فإن الظاهرة أمام موازنة متشابكة من الكلف والمنافع بين الدولة المضيفة والدولة الأم ، هذا من جهة و بين الشركة الأم والشركة المغتربة أو الوظيفة المغتربة من جهة أخرى .

وهنا لا بد من التأكيد أن معظم نشاطات الاغتراب كانت في دول متقدمة مثل إيرلندا وكند ودول أوربا الشرقية التي تبقى من المواقع الأكثر جذباً لمراكز

الخدمات في أوربا ، وأيضاً أن أكثر من نصف الاستثمار الأجنبي في الوظائف المغتربة كانت في الدول المتقدمة لغاية سنة ٢٠٠٣ ومن هنا يظهر أن الكلف المنخفضة هي أحد العوامل وليس العامل الوحيد في غربة الخدمات وبالتالي يمكن الوقوف على أهم المنافع التي يمكن أن تحققها الدول المتقدمة من ظاهرة الاغتراب لكي يتسنى الوقوف على إجابات واضحة لما سبق من تساؤلات .

١. خلق ودعم المنافسة والبيئة التنافسية

٢. خلق القدرة على التحول نحو أنشطة أكثر تعقيداً .

٣. دعم حركة الأشخاص العاملين.

٤. دعم القدرة التصديرية للدول المضيفة يعني دعم القدرة الاستيرادية لها ومنفعة الدول الأم .

وعند النظر لما يمكن أن تحققه الدول المضيفة من فوائد فهي بالتأكيد واضحة وبينة ومنها :

١. دعم ميزان المدفوعات من خلال تصدير المنتج سلعة كان أم خدمة .

٢. استغلال وتشغيل الموارد الطبيعية والبشرية .

٣. التعامل مع التكنولوجية الحديثة والتي باتت من حق الشركات فحسب .

٤. الاستفادة من الموارد الضريبية من قبل الشركات

وغيرها كثير وقد تناولت أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر ذلك بالتفصيل (الجميل ٣، ٢٠٠٢)

وهنا كيف يمكن أن نحدد موقف الدول العربية بشأن هذه الظاهرة بوصفها أحد أهم الظواهر التابعة للاستثمار الأجنبي المباشر ، وبالتالي فعندما يتم تقييم استثمار أجنبي مباشر من قبل شركة ما ، فإن من أهم المعطيات التي

تتدارسها ولها باع طويل بها أياً كانت تلك الشركة هو الخطر المرادف للاستثمار الأجنبي المباشر والذي يتوزع بين الخطر السياسي وخطر سعر الصرف .

وإذا ما تحقق التقييم واضحاً وبيناً تجاه هذين الخطرين عند ذاك يبدأ النظر في مسألة ما تحققه الشركة من ميزة تنافسية في هذه الدولة أو تلك وهنا ينظر إلى الكلفة والنوعية والتسليم بوصفها مقومات لتحقيق الميزة التنافسية للشركة وكفاءة اغترابها .

ورغم كل ذلك لا زالت التناقضات تظهر واضحة بين دراسة وأخرى هنا وهناك ، إذ لم تتحقق للظاهرة أرضية وأفق زمني كاف للتقييم والوقوف على نتائج دقيقة وبينة حول أهمية الظاهرة والمنفعة المتحققة للمستضيف أو للأم ففي الوقت الذي أكدت فيه عدد من الدراسات منفعة الدول المستضيفة للاغتراب لشركات من الولايات المتحدة الأمريكية والأضرار التي لحقت بالدولة الأم (Roach , 2004) و (ITAA and Global Insight , 2004)

استنتجت دراسات أخرى بأن كل المنفعة المتحققة من الاغتراب سيعود للدولة الأم ومنها الولايات المتحدة الأمريكية (Agrawal et al . 2003) و (McKinsey Global Institute , 2003) .

وعند مناقشة الخطر السياسي وضمن دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر تعد المنطقة العربية من أعلى المناطق خطورة ، ورغم عدم وجود دراسة يمكن أن يعول عليها في قياس الخطر السياسي في كل الدول العربية ، بسبب تبايناتها الكبيرة ، إلا أن ما يمكن أن يعتمد ويعول عليه تقرير التنمية الإنسانية للسنوات ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ فقد أشرا وبجلاء هذا الخطر ومكامنه

في معظم الدول العربية غربها وشرقها . (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣) .

وأما خطر سعر الصرف فهناك أيضاً العديد من التباينات بين السياسات النقدية المعتمدة باتجاه سعر الصرف ويمكن القول أن سياسات سعر الصرف في الدول العربية قد شكلت عائقاً مهماً تجاه جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمنطقة العربية إضافة لعوامل كثيرة أخرى .

إلا أن المهم في الأمر ما أشره تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة ٢٠٠٣ ، وقد تضمنت جداوله مؤشرات عن الدول العربية وبعض البلدان الأخرى بهدف المقارنة وهي إسرائيل والصين والهند وكوريا الجنوبية ، ولكن الأهم من ذلك والذي يمكن الاستعانة به لدعم معطيات هذا البحث ما ورد حول مؤشرات رأس المال المعرفي وفي ١٠٩ دولة من دول العالم ولسنة ٢٠٠٠ فأعطى عدداً من المؤشرات وهي متوسط سنوات التعليم وعدد الصحف اليومية وعدد أجهزة المذياع والتلفاز لكل ألف نسمة وأيضاً عدد العلماء والمهندسين العاملين بالبحث والتطوير وعدد طلبات تسجيل براءات الاختراع وعدد الكتب المنشورة لكل مليون نسمة وعدد خطوط الهاتف لكل ألف نسمة من السكان وعدد مشتركي الهاتف المحمول لكل ألف من السكان أيضاً ، وعدد حواسيب الإنترنت لكل ألف من السكان (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٣) ، وبقراءة متأنية لهذه المعطيات يمكن الوقوف على حقيقة مفادها أن مؤشرات الهند أقل تواضعاً من مؤشرات معظم الدول العربية ، مما يؤكد أن المسألة لم تعد عامة يمكن تقيمها بمؤشرات وإنما هي جملة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وسكانية وغيرها ، إنها معطيات مجتمع وقفت عندها الشركات الخدمية فأحدثت ثورتها مستخدمة التكنولوجية

، ومخترقة العالم بحثاً عن النمط الأفضل كلفة وجودة وتسليماً للخدمة ، وبالتالي رسمت تلك الشركات إستراتيجيتها في اغتراب الوظيفة ، ومما يؤكد ذلك ما أشره تقرير الاستثمار العالمي لسنة ٢٠٠٤ عبر مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال التقسيمات الإقليمية المتعارف عليها في منشورات اليونكتاد ، والمفارقة هنا أن دول شرق وجنوب أسيا أشرت أعلى المؤشرات الأدائية في العالم ودول غرب أسيا ومنها الدول العربية كانت مؤشراتها الأسوأ بين أقاليم العالم (The World Investment Report 2004 , 2004) . أكد هذا ما ورد في تقرير اليونكتاد الخاص بالتجارة والتنمية لسنة ٢٠٠٤ حيث برر أسباب انخفاض الأداء الاقتصادي بالعامل النفطي وعدم الاستقرار السياسي وقد شمل معظم دول غرب آسيا باستثناء تركيا ، وقد أشر انخفاض نسب الاستثمار والنمو وزيادة عدد العاطلين عن العمل وأن هناك مزيداً من الحاجة للموارد وخص الفائدة الكبيرة التي حققتها دوال الخليج من زيادة أسعار النفط . (Trade and Development Report , 2004)

إذن هل يمكن للدول العربية أو بعضها أن يحتل موقعاً للاغتراب ؟ مما لا شك فيه أن الشركات تعمل وتطور وتبحث وهذا هو سمة الشركات في الدول المتقدمة أياً كانت كبيرة أم متوسطة أم صغيرة ، وبالتالي ترسم إستراتيجياتها على أساس المنافسة ، وملاحقة المنافس لعقر داره لمنافسته ، ومحاولة اختراق كل ساكن وتخطي الحدود وهي تمتلك من المعلومات في نظامها المعلوماتي حول كل دول العالم ، والظروف التي تعيش فيها تلك الدولة ، والأهم من كل ذلك أن الشركات المتطورة متخطية الحدود التي يمكن أن تسهم في غربة وظائفها تمسك سجلات التفصيلية عن كل دولة من دول العالم

لكل ما حدث ويحدث ويتوقع أن يحدث فيها ضمن نظام معلوماتي عالمي خاص بالشركة ، وبالتالي تكون الشركة على بينة من أمرها وتتخذ قراراها في الاغتراب .

وإذا كانت الهند الدولة التي نستشهد بها في مجال اغتراب الشركات الخدمية من العالم المتقدم إلى العالم النامي ، فإن الصين تعد الدولة الأكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة ولكن في مجالات الصناعة والزراعة أكثر منها في الخدمات ، بينما تبرز اليوم الهند الدولة الأولى من دول العالم النامي في استضافة الشركات الخدمية .

ثالثاً : مناقشات ومضامين

مما لا شك فيه أن عوامل كثيرة تشترك في نشوء ظاهرة الاغتراب ، وقد ركز البحث على بعض منها ، وتناول البحث التعريف بالظاهرة وأبعادها المتعددة ، البعد المالي والسلعي وأخيراً الخدمي عبر اغتراب الوظيفة ، والأمر الذي أرغب أن أطرحه عبر هذه الاستنتاجات هو محدودية الدول العربية ،مجتمعات ، وثقافات واقتصاديات وبنى مؤسسية في قبول الظاهرة وشيوعها سواء على مستوى المال أو الأعمال أو الخدمات .

رغم عدم الوصول إلى إجابات واضحة عن الهند والصين أو غيرها من دول العالم النامي ورغم تدني المؤشرات التكنولوجية المعلوماتية والاتصالاتية في الدول العربية والتي لا تختلف كثيراً عن مثيلاتها في الهند، فقد أبدع تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة ٢٠٠٢ عندما وضع ترتيباً لـــ ١١١ دولة وبضمنها الدول العربية وفق مؤشر التنمية الإنسانية فكانت الأردن في المرتبة ٦٨ وتلتها الكويت وبرتبة ٧٠ ومن ثم لبنان ٧٢ وبعدها الإمارات ٧٤ والمغرب ٧٩ ومن ثم جاءت الهند بالمرتبة ٨٠ ثم مصر ٩٢ وتونس ٩٣

وجاء العراق بالمرتبة قبل الأخيرة وهي ١١٠ ومن بعده الكونغو ١١١ ، مما يؤكد أن لا أمر متميز للهند عن غيرها من الدول .

الأمر المهم الآخر، أن شيوع الظاهرة في الهند ربما يعود لعوامل كثيرة منها السياسة الحكومية وما تفرع منها من سياسات تخفيف الإجراءات والتحـــرر والموقع الجغرافي ، ومن ناحية الموقع الجغرافي يلاحـــظ أن Jack Revell كان قد أكد هذا العامل منذ سنة ١٩٧٧ ، وبالتالي فيمكن القول بأن هنـــاك عدد كبير من الدول العربية تحتل مواقعاً إستراتيجية فلماذا لم تتبـــوأ حالـــة الاغتراب؟ مما يؤكد النظرية التي تنص على أهمية الـــسياسات الحكوميـــة ومنها التحرر المالي والاقتصادي وتخفيف الإجراءات والأهم من ذلك ما جاء به تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة ٢٠٠٢ وأطلق عليه درجـــة الرفـــاه الإنساني والتي وردت كمؤشرات تحت عنوان الحرية والمكونات الأساســـية للرفاه والتي تضمنت التمثيل والمساءلة وعدم الاستقرار الـــسياسي وفعاليـــة الحكومة وعبء الضبط وحكم القانون والكسب غير المشروع، وقد أعطـــى التقرير قياسات دقيقة لكل هذه المؤشرات وبالتالي يمكن القول بـــأن الـــدول العربية قد تباينت في مؤشراتها تبايناً كبيراً مما يؤكد أن الاستقرار السياسي قد يتحقق وربما كذلك في عدد كبير من الدول ولكن يبقى مـــستوى الحريـــة والرفاه ! ويبقى العامل الكلفوي هو الأهم وهذا ما تأكد في العديد من التقارير ، خلاصة الكلام ، بأن أمر إحجام الشركات عن فتح فروع لها،أو الاغتراب في الدول العربية ربما تتنازعه ثلاث معوقات رئيسة هي المحددات السياسية ممثلة بعدم الاستقرار السياسي وارتفاع الكلف مقارنـــة بمنافـــسين آخـــرين وغياب الحكم الصالح ممثلاً بالمكونات الأساسية للنظم والحرية وبالتالي فإن

مطلب البحث هو محاولـــة الاختبـــار التجريبـــي Empirical test لهـــذه المحددات وربما غيرها ومقارنتها مع غيرها من المنافسين.

References :

AgraWAL Vivek and Diana Farrell , 2003 . Who wins in offshoring , The McKinsey Quarterly 2003 , Special Edition , PP . 37-43.

Aradhna Aggarwal , 1997 Liberalization , internationalization advantages and foreign direct investment : the Indian experience in the 1990s , Transnational Corporation , Vol.6 , No. 3 , December 1997 . PP1-29 .

Jack Revell , 1977 , London AS A International Financial Center , Euorepian Financial Institute . Wales University , 1977.

McKinsey Global Institute , 2003 , Indian Information technology / business process offshoring case summary . www.mckinsey .com/ Knowledge/mgi/newhorizon/reportsIT_BPO.asp.

The London Clearing Banks , 1977, Long man Inc. P. 125

UNCTAD, The World Investment Report 2004 , United Nations , 2004

UNCTAD, Trade and Development Report , 2004 . United Nations, PP25-26.

World Trade Organization , World Trade Report , 2004, P. 173 .

المراجع العربية :

سرمد كوكب الجميل ١، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة / فرع الموصل ، ٢٠٠٢ .

سرمد كوكب الجميل ٢، المؤسسة المصرفية العربية التحديات والخيارات في عصر العولمة ، سلسلة دراسات إستراتيجية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة ، العدد ٧٢ ، ٢٠٠٢ م .

سرمد كوكب الجميل ٣، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسباقات المنافسة ، الإداري ، معهد الإدارة العامة ، مسقط ، عمان ، العدد ، ٢٠٠٢ .

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية ، ٢٠٠٢ و ٢